المحاضرة السابعة عشر للعام الدراسي٢٠٢٣_٢٠٢٤
المدرس/ منذر منعم سعد

ثانيا: الضمانات الاجتماعية:

١- مبدأ المساواة:

يرتبط مبدأ المساواة بإنسانية الإنسان وكرامته وهي من المبادئ العامة الأساسية التي نصت عليها الدساتير والديانات السماوية المختلفة وقد ربطها بعضهم بالحرية فهنالك علاقة قوية بين الحرية والمساواة شرط إن يتوفر الجو الديمقراطي لها إذا إن هذه المبادئ تكمل بعضها.

فان روح الحرية وغرضها وهدفها الاتجاه نحو المساواة لكن المساواة هي ليست الحرية لان في بعض الأحيان يتساوى الظلم على الناس فلا يمكن ان نعد ذالك حرية فمن الممكن إن يكون الناس تماما في ضل نظام استبدادي ولكنهم مع ذالك ليسوا بأحرار.

والمساواة هي أساس ومرتكز لمختلف الحريات والحقوق فحرية الرأي مثلا تقتضي تطبيق قاعدة قانونية تضمن هذه الحرية وتطبق على جميع أفراد المجتمع دون تفرقة فتصبح هنا المساواة في الحرية وهذا هو الأساس الطبيعي للحرية لان الحرية لان الحرية ليست شخص دون غيره وإنما هي حرية رأي الجميع.

إن المساواة تتنوع بتنوع أوجه الحياة الاجتماعية فهي تأخذ ابعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

فيمكن تعريف المساواة بأنها عدم التفرقة بين الأشخاص في الحقوق والواجبات لأي سبب كان لأنهم يولدون متساوين في الطبيعة

وهنالك نوعان من المساواة:

أ-المساواة القانونية: تعني إن يكون جميع الإفراد متساوون إمام القانون **أي** تطبيق القواعد القانونية على الجميع.

ب- المساواة الفعلية: وهي المساواة التي تقوم بالتغير الفعلي من خلال التشريعات عن طريق ضمان الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

أما تطبيقات مبدأ المساواة فتشمل مظاهرها المساواة إمام القانون المساواة في ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين المساواة إمام القضاء ثم المساواة في تولي الوظائف العامة والمساواة في الانتفاع من خدمات المرافق العامة والمساواة في التكليف والأعباء العامة.

٢- مبدأ العدالة:

العدالة ليس حقا مختلفا عن الحرية والمساواة بل هي نتيجة لكل منهما وأي خرق لحق من هذه الحقوق يمس بالحقوق الأخرى وقضية العدالة تظهر من القضايا الأكثر أهمية وتاثيرآ في تطور الحضارة البشرية وأعمقها جذورا في الطبيعة الإنسانية وهي كالمساواة تدخل في صميم ووجدان وكرامة الإنسان.

فعدل الشيء أي قومه وجعله مستقيما والعدل يرتكز على الحق وهو بمعنى المتعارف عليه إعطاء كل ذي حق حقه ويعني ذالك عدم التجاوز على الحقوق وهو ضد الجور والظلم.

٣- عامل القوة:

تعد القوة من أهم العوامل التي تقوم عليها الحياة البشرية فهي من الضمانات الأساسية لحريات الإنسان وحقوقه والقوة هي بالفعل قضية الحضارة الإنسانية فهي منطق الحياة وعصبها ومحرك التاريخ فهي الفعل والحركة في الكون وهي سبب الصراع الأبدي الذي وجد مع بداية العالم وسبب وجود الحضارة أنها الطاقة التي تملك القدرة على التأثير.

إن مفهوم القوة تحمل مفهومي الخير والشر فالقوة قد تفسد فالخطأ ليس في القوة بل في استخدام القوة والغاية منها لان القوة تغري صاحبها وتدعو إلى المغامرة وتحرك في الإنسان الطموح أو الطمع فأنواع القوة كثيرة منها القوة المادية والعسكرية والمعنوية والفكرية والسياسية والاقتصادية فان القوة لها تأثير كبير ويمكن إن تكون عاملا لحماية حقوق الإنسان وحرياته فأي نقص في درجات القوة المطلوبة للإنسان يوثر سلبا في حرية هذا الإنسان وعلى معدل مساواته مع الآخرين.

٤- عامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو الأداة الأساسية والمناخ المناسب لوجود هذه الظروف الملائمة وهذه العوامل ذات علاقة جدلية بينهما يؤثر الواحد منهما في الأخر.

إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي والدولة الغنية هي الدولة القادرة على تامين دورة حياة طبيعية وسليمة لامها تستطيع إن توفر مستوى لائق من العيش لإفراد شعبها وتميل عادة إلى اعتماد نظام ليبرالي وتكون أكثر ملائمة للديمقراطية من البلدان الفقيرة وتستطيع إن تؤمن الضمانات الاجتماعية المختلفة من صحية وتربوية وثقافية وتامين المؤسسات التربوية والعلمية وبناء المدارس الرسمية في جميع المناطق وتهيئة فرص العمل وأماكن السكن الشعبية والاكتفاء الاقتصادي والتقدم الثقافي ضمانة مهمة لممارسة الحرية فالثقافة بإشكالها المتعددة عن طريق التعليم والاتصال بين الشعوب المختلفة وو سائل الإعلام المتنوعة تفتح ابواباً واسعة لنضج المجتمعات وجعلها اقرب لتقبل مبادئ الديمقراطية.

إن الثقافة هي طريق المعرفة وتقوم بدور مهم في تكييف السلوك الإنساني فهي تجعل الناس يعرفون أنفسهم ويحيطون بتجارب غيرهم وعن طريق الثقافة يعي الإنسان حريته ويفهم واقعه وواقع عصره ويستطيع أم يؤثر ويتأثر بشكل أفضل.